

نشاط الاتجاه الإدماجي في الحركة الوطنية الجزائرية "أبو القاسم بن التهامي أنموذجاً"

The activity of the integrative trend in the Algerian national movement "Abu al-Qasim bin al-Tohamy as a model"

د. الحاج صادق

جامعة الجزائر 2 — أبو القاسم سعد الله

sadokelhadj@gmail.com

تاريخ القبول: 2022/09/23

تاريخ الإرسال: 2018/10/05

ملخص:

يصنف الدكتور "أبو القاسم ابن التهامي" من الشخصيات الهامة التي ظهرت على الساحة السياسية أواخر القرن 19م، وذلك من خلال النشاط السياسي الذي كان يلعبه في فترة عرفت جملة من الاضطرابات السياسية والاجتماعية والثقافية تحت لواء حركة جزائر الفتاة التي تولت مهمة الدفاع من مطالب الجزائريين فتطورت هذه الحركة فيما بعد تحت تنظيم جديد عرف "بحركة الشبان الجزائريين" عشية إنهاء الحرب العالمية الأولى. كما كان من الشخصيات البارزة في تاريخ الجزائر حيث عاصر مجموعة من الزعامات التي كانت السباقة في خوض العمل السياسي من أجل التصدي للاستعمار الفرنسي وشارك في العديد من الأعمال السياسية من أجل الدفاع عن القضية الوطنية، إذن فيُعد "أبو القاسم بن التهامي" من أوائل الرجال السياسيين في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: النخبة، الحركة الوطنية الجزائرية، أبو القاسم بن التهامي، النشاط السياسي، حركة الجزائر الفتاة، حركة الشبان الجزائريين، القضية الجزائرية، الاتجاه الإدماجي المواطن الفرنسية.

Abstract:

Dr. Abu al-Qasim Ibn al-Tuhami is one of the prominent figures who emerged in the political arena in the late 19th century through the political activity he played during a period of political, social and cultural unrest under the umbrella of the Algerian women's movement, which took on the defense of Algerian demands. This movement was later organized by a new organization known as the Young Algerian Movement on the eve of the end of the First World War. He was also a prominent figure in the history of Algeria, where a group of leaders who were the first to take part in the political struggle to confront French colonialism and participated in many political actions to defend the national cause, then "Abu al-Qasim bin Tuhami" one of the first political men in Algeria.

مقدمة:

تعرضت الجزائر لأبشع أنواع الاستعمار من الطرف المحتل الفرنسي، فمنذ أن وطأت أقدامه أرض الجزائر سنة 1830م عمل على تحطيم السيادة الداخلية والخارجية وطمس الهوية الجزائرية وحاول ضمها إلى أراضيه وجعلها جزءاً لا يتجزأ منها رغم إرادة شعبها ونتيجة لهذه السياسة المجحفة في حق الشعب الجزائري، ظهرت المقاومة الشعبية التي مست جميع أنحاء الوطن دفاعاً عن دينه ووطنه، لكن هذه المقاومات لم تأت بالنتيجة المرجوة، فحل محلها الكفاح السياسي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى 1919م، حيث عرفت هذه المرحلة بمرحلة نمو الوعي الوطني الجزائري ومرحلة التغيير لبناء صرح جديد يعتمد على المقاومة السياسية كمنطلق رئيسي للنضال في وجه الاستعمار، فظهرت الأحزاب السياسية الوطنية في شكلها المنظم والحديث حيث تباين موقف هذه الأحزاب بين الداعي إلى الإصلاح والداعي إلى الاستقلال والداعي إلى الاندماج مع فرنسا. وكان التيار الاندماجي من بين هذه التيارات الذي سعى إلى تحسبن أوضاع الشعب الجزائري بمنظوره الخاص حيث مثل هذا الاتجاه مجموعة من السياسيين الذين نادوا من خلاله إلى تجنس الجزائريين ومساواتهم مع الفرنسيين.

وكان ابن التهامي من أهم الشخصيات السياسية البارزة في الاتجاه الإدماجي حيث كان من المثقفين المشبعين بالثقافة الفرنسية إذ استطاع أن يخلق لنفسه مكانة في الساحة السياسية خاصة بعد أن استطاع تشكيل حركة الشبان الجزائريين التي كانت السباقة في خوض العمل السياسي، وكان بن التهامي على غرار الشخصيات الأخرى له إسهامات كبيرة في نشأة وتطوير هذا الاتجاه الإدماجي الذي كان فاعلا فيه من خلال الدور الريادي الذي كان يلعبه على الساحة السياسية بإتباعه المنهج الذي رأى أنه من خلاله يمكن إصلاح أوضاع الشعب الجزائري في هذه الفترة وتحقيق مطالب.

1- مولد ونشأة أبو القاسم ابن التهامي:

ولد "أبو قاسم بن التهامي ولد حميدة" في 20 سبتمبر 1873م بمدينة مستغانم⁽¹⁾ الساحلية بالغرب الجزائري بشهد لها التاريخ بماضي عريق قبل وخلال العهد العثماني⁽²⁾. ينحدر "ابن التهامي" من عائلة كبيرة حديثة النشأة والنفوذ التي كانت تنبؤا مكانة مرموقة في الإطار الكولونيالي أي من العائلات التي كانت تتعايش بالاستمرار مع العنصر الفرنسي، وذكر "شارل روبر اجيرون" دليل على ذلك أن أحد كبار أفرادها هو "حميدة" والد "أبو القاسم بن التهامي" الذي كان يحمل لقب باشا وكانت هذه العائلة تنبؤا مكانة متميزة في الوسط الجزائري المحلي بمكانتها الاجتماعية وثروتها الاقتصادية، له أخ هو "جيلالي بن التهامي" الذي كان طبيبا أيضا وعضوا نشطا في "حركة الشبان الجزائريين"⁽³⁾.

فهو طبيب وسياسي وصحفي جزائري متجنس بالجنسية الفرنسية بدأ نجمه في صعود منذ نهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عرف بميوله المتفرنسة⁽⁴⁾، لقد تزعم "ابن التهامي" "حركة النخبة الجزائرية"⁽⁵⁾ خلال العقود الأولى من القرن العشرين، كان متجنسا بالجنسية الفرنسية ومن دعاة إدماج المجتمع الجزائري في كيان المجتمع الفرنسي، وكان يرى في أن الحل الوحيد لخلاص الجزائريين من قانون الأهالي و الوضعية الاستثنائية التي وضعهم فيها هو الحصول على المواطنة الفرنسية بغض النظر عن الأحوال الشخصية للمجتمع الجزائري⁽⁶⁾.

كان من الطلائع الأوائل "حركة الشبان الجزائريين" المتخرجين من المدارس والمعاهد الفرنسية التي بدأت تتشكل منذ أواخر القرن التاسع عشر حيث ظهرت هذه الحركة كجماعة ضغط سياسي على يد مجموعة من الشباب الجزائري كان لديهم اطلاع سياسي كاف لمناقشة مسائل تُثير الرأي العام لأنه من مواليد النصف الثاني من القرن التاسع عشر، لقد تبنت هذه الجماعة وسائل وطرقا شرعية سلمية وسياسية تمثلت مطالبهم في حق المشاركة في الانتخابات والمساواة في تقلد المناصب المدنية⁽⁷⁾، وبدأ نشاطه السياسي والثقافي في العقد الأول من القرن العشرين من اجل جمع شتات النخبة الجزائرية المثقفة بالثقافة الفرنسية ، و توجيهها ومساعدة الشباب على العمل والتفكير والعيش على الطريقة الحديثة والانخراط في النوادي الثقافية والراضية.

2- النشاط السياسي الادماجي لأبي القاسم بن التهامي:

دخل العمل السياسي قبل الحرب العالمية الأولى حيث ترشح لعدة انتخابات وأصبح رئيسا للبلدية عام 1908⁽⁸⁾، ثم أعيد انتخابه سنة 1913م كان يتزعم الجناح الإدماجي الذي كان ينادي بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين في جميع الحقوق والواجبات في إطار المواطنة الفرنسية، فكان له مبدأ سياسي مستقل به ويراه يُوصله إلى الحصول والفلاح لأمتة ونظن أنه لو اعتقد بعدم موصله لما أجهد نفسه في تأييده⁽⁹⁾، حيث أنه في سنة 1906م نجده قدم طلب المواطنة الفرنسية ويصبح محنس رسميًا بالجنسية الفرنسية.

2-1/ تأسيس لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين 1912م:

تميزت الأوضاع السياسية في الجزائر خلال الحرب العالمية الأولى بتوتر سياسي نتيجة لمشاركة فرنسا في الحرب حيث سنت مجموعة من القوانين المجحفة في حق الشعب الجزائري أدت إلى حدوث صراع سياسي وتحول في المقاومة الوطنية الجزائرية من بين هذه القوانين قانون التجنيد الإجباري من أجل إقحام الجزائريين في الحرب مقابل وعود زائفة فظهرت عدة ردود أفعال منها إرسال الوفود وكتابة العرائض وتأسيس اللجان التي قام بها السياسيين الجزائريين خلال هذه الفترة منهم "أبو القاسم بن التهامي" الذي كان له دور فعال ضد هذا القانون.

ظهر نشاط "ابن التهامي" خلال فترة الصراع السياسي الذي أحدثه قانون التجنيد الإلجباري، الذي سنته فرنسا في سنة 1890م والذي نال موافقة المجلس الوطني الفرنسي سنة 1912م⁽¹⁰⁾ حيث ظهر في شكل مراسم للتطبيق وذلك في يوم 13 جانفي و03 فيفري من نفس العام وقد نص هذا القانون على طريقة خاصة لتجنيد الجزائريين، وهي أن الشاب الأهلي يُؤدي ثلاث سنوات خدمة عسكرية في حين أن الفرنسي لا يؤدي أكثر من سنتين وأن المجند الفرنسي يؤدي الخدمة العسكرية على أنها خدمة وطنية، في حين المجند الجزائري المسلم يتقاضى طبقا لمنطوق قانون التجنيد الإلجباري فرنك فرنسي مكافأة عقب التحاقه بالخدمة العسكرية⁽¹¹⁾.

وقد أحدث صدور هذا القانون وتركيبته من طرف البرلمان الفرنسي رد فعل عنيف في أوساط الشعب الجزائري حيث تلقى انتقادات كبيرة من طرف الشبان وعلى رأسهم "ابن التهامي" فانتشرت المظاهرات في مختلف مناطق البلاد احتجاجا على هذا الإجراء واخذ الشبان الجزائريون ينشرون بين الجزائريين أنه لا بد من الحصول على الحقوق السياسية كشرط لقبول التجنيد وبذلت جهودا كبيرة لتحريك الجماهير إزاء قضية التجنيد الإلجباري للضغط على الإدارة. الفرنسية عليها تتنازل للجزائريين بعض حقوقهم الطبيعية في الحياة⁽¹²⁾.

فقد مر هذا القانون بعدة مراحل من سنة 1871م حيث انه مجموعة من القوانين الاستثنائية التي فرضت على الشعب الجزائري بعد تخطيط مقاومته المسلحة بقيادة "المقراني" ثم أصدر قانون الأهالي سنة 1874م وشرع في تنفيذه مرة أخرى بتاريخ 26 جوان 1881م واستمر مطبقا مدة نصف قرن وهو عبارة عن سلسلة من العقوبات غير المعتادة عن القانون العام بلغ عددها إحدى وأربعين مخالفة⁽¹³⁾ ثم أخذت تنقص حتى أصبحت تحتوي على 27 مخالفة في 21 ديسمبر 1897م، كان الغرض منه هو القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يُمكن أن تخطر على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم ويُحتم عليهم الطاعة العمياء لفرنسا حيث جاء فيه:

- إلغاء القضاء الإسلامي واجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية.
- حصر الأهالي في مناطق محددة ومنعهم من أداء فريضة الحج ومنعهم من حمل السلاح. ودفع الضرائب فأثار هذا القانون حفيظة الجزائريين.

وسط الأجواء المشحونة ضد قانون التجنيد الإجباري قام "أبو القاسم بن التهامي" بتأسيس "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين" سنة 1908م من أجل تمثيل الجزائريين والدفاع عنهم ضد قانون التجنيد والدفاع عن مصالحهم خاصة بعد إصدار مرسوم 17 جويلية 1908م الذي ينص على إحصاء الشبان الجزائريين⁽¹⁴⁾، ويُعتقد بأن أعضاء بلدية مدينة الجزائر هم الذين أنشأوا هذه اللجنة، وقد نشطوا في تقديم العرائض التي تعتبر عن أهدافهم وتعرض المشاكل التي تُثير مخاوف الشعب وقد توسعت هذه اللجنة فأصبحت تضم بلديات من كافة مناطق الجزائر ويبدو ذلك من خلال العريضة التي قدمها أعضاء اللجنة سنة 1908م ضد قانون التجنيد الإجباري. حيث قدموا إلى الفرنسيين عرائض ورسائل ولوائح معبرين فيها عن معارضتهم للتجنيد الإجباري والقوة التي كانت وراء معركة العرائض هي "لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين" حيث أن تجربة العرائض والوفد لم تكن الأولى في تاريخ الجزائر قام "حمدان خوجة" عن طريق الاحتجاج والشكوى الدفاع عن الأهالي، ثم قدمت النخبة الجزائرية بشكل رسمي عدة عرائض ورسائل ولوائح معبرين فيها عن رفضهم الشديد للتجنيد الإجباري⁽¹⁵⁾.

كانت هذه العرائض توزع بين الجزائريين مطالبة بأن الحصول على الحقوق السياسية شرط قبول التجنيد الإجباري على هذا الأساس قررت اللجنة سنة 1908م إرسال وفد إلى باريس من أجل تقديم عريضة ضد قانون التجنيد الإجباري لشرح موقف الأهالي من المشروع، وكان يضم هذا الوفد المحامي "أحمد بوضرية" و "الحاج عمار" حيث قابل هذا الوفد أحد رجال الدولة الفرنسية وهو "جورج كلمنصو"⁽¹⁶⁾ حيث نقل آراء مواطنيهم المتمثلة في رفض الخدمة العسكرية وقدموا عرائض ممضاة من طرف أعيان بعض المدن الجزائرية قبلت مطالب هذا الوفد بالرفض وعندما تأكد الوفد أن الحكومة الفرنسية عازمة على إصدار هذا القانون طالب بإدخال إصلاحات جذرية على السياسة الفرنسية المطبقة في الجزائر، مقابل هذا العبء الجديد الذي يُضاف إلى أعباء الأهالي لكنه نجح في إدخال إصلاحات تمثلت في:

- 1- انتخاب الأهالي ممثلهم في المجالس العامة بدلا من تعيينهم من طرف الإدارة الفرنسية.
- 2- القيام بدراسة جدية في مسألة منح الحقوق السياسية للجزائريين.

وبعد أربع سنوات بعث "ابن التهامي" وفد آخر إلى الحكومة الفرنسية أثناء صدور مرسوم 1912م وقد كان الوفد أكثر أهمية من سابقه كان يضم أشخاصا من جميع أنحاء البلاد وكان الوفد مهما أيضا نظرا للمطالب التي قدمها إلى السلطات الفرنسية والتي احتوت على نقاط وأهداف محددة⁽¹⁷⁾، ويبدو أن الوفد استفاد من تجربة وفد 1980م وقد أعلنت صحافتهم بعد صدور القانون بفترة وجيزة عن نية تشكيل وفدا ينتقل إلى باريس لعرض مطالب المسلمين مقابل الخدمة العسكرية وقد كتب هذا النداء في جريدتي "الإسلام" و"الراشدي" والذي دعي إلى تكوين هذا الوفد هو "ابن التهامي" وفعلا قد استجابت قيادات الشبان الجزائريين من مختلف أنحاء القطر الجزائري إلى هذا النداء وأعلنوا عن استعدادهم للمشاركة في الوفد والانتقال، وبالفعل انتقل الوفد الثاني في 26 جوان 1912م إلى باريس والمكون من "ابن التهامي" عن (الجزائر العاصمة) رئيسا للوفد "مختار حاج سعيد"، "الحاج عمار"، عن (جيجل)، جودي (بسكرة)، "ابن ديدوش" (عن تلمسان) "قارة علي" عن (عنابة)، حيث استقبل من طرف "بوانكاري" رئيس الجمهورية الفرنسية وسلم إليه مذكرة عن مطالب الجزائريين كتعويض عن الخدمة العسكرية وقد طالبت مذكرة 1912 مطالب استعجالية وهي:

- 1- إنهاء الإجراءات الإضطهادية والقوانين الاستثنائية.
 - 2- تمثيل نيابي جاد وكاف للجزائريين في كل المجالس بالجزائر وفرنسا.
 - 3- توزيع عادل للضرائب.
 - 4- تخفيض فترة الخدمة العسكرية للجزائريين من ثلاث سنوات إلى سنتين، على قدم المساواة مع الفرنسيين.
 - 5- تبديل سن التجنيد من 18 إلى 21 كما هو الحال بالنسبة للمجندين الفرنسيين ومن جهة أخرى قدموا مطالب مرحلية تمثلت في:
- إصلاح النظام الزجري.
 - تمثيل حقيقي وكاف المجالس الجزائرية والفرنسية.
 - توزيع الضرائب توزيعا عادلا.
 - تصريف مداخيل ميزانية تصريفا عادلا بين طبقات السكان⁽¹⁸⁾.

وقد عبر أعضاء لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين في هذه العريضة على رفضهم للتجنيد وبأنه معاديا للديمقراطية لأنه كان مطبقا فقط على الفقراء، مهينا للجزائريين لأنه وعدمهم تعويضا قدره 250 فرنكا وهو تعويض جعلهم يشعرون بأنهم مرتزقة لا جنودا، وغجر عادل لأنه جعل الجزائريين يعملون في الخدمة العسكرية ثلاث سنوات وهو قانون غير عادل لأنه فرض على الجزائريين حملا جديدا دون أن يُعطيه الحقوق السياسية والمدنية التي هي ضرورية⁽¹⁹⁾.

لقد تلقى أصحاب الوفد وعدا من طرف الرئيس الفرنسي "بوانكاري" وعدا كما فعل "كليمنصو" قبله بالدراسة الجدية للمطالب التي قدمت له⁽²⁰⁾، إن مضمون هذه العريضة أطلق عليه اسم بيان الشبان الجزائريين (Manifeste Du Jeune Algérien)⁽²¹⁾. كما تلقى معارضة من طرف الإدارة الفرنسية ذاتها حيث حاولت عرقلة الوفد أثناء تأبه للسفر إلى باريس حيث دفعت جماعة (بني وي وي) بأن يُصرحوا بعدم شرعية تمثيل الوفد، وفعلا صرح "أيت مهدي" العضو في مجلس المالي للعاصمة قائلا: (إنّ النخبة التي تدعى بلجنة الدفاع عن مصالح مسلمي الجزائريين والتي انتقلت سنة 1908م إلى باريس والتي تتأهب اليوم للقيام بنفس المهمة، فإنها لا تمثل الأهالي، ونحن أعضاء المجلس المالي الممثلون الحقيقيون للمجتمع الجزائري المسلم نرى أن الوقت لم يحن بعد للمطالبة بالمواطنة الفرنسية)⁽²²⁾ للمستوطنين في الجزائر، كما حاولت الصحافة الفرنسية الموالية التشكيك في شرعية تمثيل هذا الوفد للجزائريين المسلمين في الجزائر وقد رد "ابن التهامي" على هذه الاتهامات بأن الوفد شرعي وأتى بتكليف من الجزائريين وأنه يحمل إمضاءات أباء المعنيين بالجنديّة وبين بان من كان وراء هذه الحملة هم أصدقاء المستوطنين وكان الوفد متابعا بشكل كبير من طرف الصحافة الشّبانية لتطورات ونشاطات الوفد واتصالاته برحالات الدولة الفرنسية، هذا الاهتمام يُبين بان حقيقة أن الوفد يمثل المجتمع الجزائري المسلم وأن استقبال الوفد الحكومة الفرنسية للوفد الجزائري الأول والثاني يُعد اعترافا ضمينا بلجنة الدفاع عن مصالح المسلمين وحركة الشبان الجزائريين ضمينا كحزب سياسي حقيقة لا يُمكن إغفالها وبعودة الوفد إلى الجزائر صرح رئيسه "ابن التهامي" بأنه قد حقق نتائج إيجابية وأنه أدى المهمة التي تكفل بها الوفد على أكمل وجه على حد تعبير جريدة الإسلام.

وعلى أي حال فإن فرنسا قد استمرت في تنفيذ خطتها في خصوص التجنيد الإجباري بقطع النظر عن المعارضة الجزائرية وصرحات الوطنيين للمطالبة بالحقوق السياسية، والواضح أن "ابن التهامي" وجد من قانون التجنيد الإجباري الأرضية الخصبة لممارسة نشاطه السياسي والبروز كشخصية سياسية تدافع عن مصالح الأهالي الجزائريين من خلال القيام بكل المجهودات من أجل الوقوف ضد هذا القانون وتحقيق بعض الإصلاحات وافتكاكها من السلطات الفرنسية.

2-2/ المشاركة في انتخابات البلدية 1919م:

بعد صدور قانون التجنيد الإجباري سنة 1912م من طرف السلطات الفرنسية وما عرفه من معارضة شديدة من طرف الشعب الجزائري من خلال العرائض والوائح والوفود المطالبة بإلغاء هذا القانون إلا أن فرنسا استمرت في إصدار القوانين لتهدئة الوضع في الجزائر خاصة بعد الحرب العالمية الأولى مع فوز الحلفاء في الحرب ومطالبة الجزائريين فرنسا بتطبيق وعدوها التي منحتها إلى الشعب الجزائري لكنها لم تف بالوعد مما أدى إلى اضطرابات دفعت بفرنسا إلى إصدار قوانين إصلاحية بهدف تهدئة الجزائريين تمثلت في إصلاحات 1919م كان لها أثر بارز على نشاط السياسي لابن التهامي خاصة.

تعتبر سنة 1919م سنة بارزة في تاريخ الاستعمار في الجزائر ففي هاته السنة تم صدور قانون يمنح بعض الحقوق السياسية لبعض الجزائريين وهو القانون المعروف باسم قانون 4 فيفري 1919م⁽²³⁾، حيث تم إصدار القانون بعد مشاورات طويلة بين الحاكم العام في الجزائر وبين "جورج كلمنصو" رئيس الحكومة الفرنسية، حيث بادرت الحكومة يوم 6 فيفري 1919م باتخاذ قرارات سياسية لإرضاء الجزائريين الذين كانوا ينادون بالإصلاحات من جهة والتعبير لهم على اعترافها بالدور الهام الذي لعبه الشباب الجزائري في الحرب من جهة⁽²⁴⁾.

لقد جاء قانون 1919م لذر الرماد في عيون الجزائريين الفرنسية ولذلك أعلنت إحدى الصحف الفرنسية شعار: (لكي نحكم الوطنيين بعدالة يجب أن نتودد إليهم) لهذا حاولت الوزارة الفرنسية اتباع سياسة الإصلاحات، حيث كانت هذه الإصلاحات ضربة قاسية

للآمال التي علقوها على تضحياتهم في الحرب، ففي الوقت الذي يطالب فيه الشعب بحق تقرير المصير أو على مساواة الجزائريين للفرنسيين في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية جاء قانون الإصلاحات⁽²⁵⁾ الذي ينص على ما يلي:

- 1- إلغاء الضرائب المعروفة باسم الضرائب العربية.
- 2- منح حق الانتخاب والترشح لكل جزائري مستوفي للعدد من الشروط منها:
 - الخدمة في الجيش أو البحرية الفرنسية⁽²⁶⁾.
 - حيازة الملكية وان يكون موظفا في الدولة أو العمالة أو البلدية أو يتقاضى راتبا تقاعديا من السلطات الفرنسية.
 - أن يحمل شهادة تعليمية.
 - أن يحمل وساما فرنسيا، وأن يكون قد نال جائزة من الفرنسيين⁽²⁷⁾.
- 3- يفتح القانون الباب أمام بعض الجزائريين للجنس بالجنسية الفرنسية، ولقد اعتبر التخلي عن الأحوال الشخصية أساسيا لتقديم الطلب من أجل الحصول على الجنسية الفرنسية، ومع استثناء كل الشروط المطلوبة فالمدعي العام والإدارة الاحتلال هما، في النهاية اللذان لهما القول في الفصل في قبول أو عدم قبول طلب المترشح لنيل حقوق المواطنة الفرنسية⁽²⁸⁾.

لقد فتح هذا القانون حق الجزائري في الانتخابات المجالس البلدية ، وتوسيع دائرة التمثيل في مجالس الانتخابات العمالية والمالية إذ ارتفعت نسبة التمثيل الجزائري من 20 % إلى 33 % أي ارتفع عدد الممثلين المسلمين من 18 في عام 1914م إلى 29 في عام 1919م، كما اشترط القانون على الجزائريين التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية مقابل الحصول على الجنسية، وقد أثارت مسألة الواردة في قانون 06 فيفري 1919م والمتعلقة بارتباط الجنسية الفرنسية بالتخلي عن الهوية العربية الإسلامية وهنا حدث انقسام في التيار الإدماجي بين "أبو القاسم بن التهامي" و"الأمير الخالد" حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية للمسلم الذي يحصل على الجنسية حيث رفض "الأمير خالد" التخلي عن الأحوال الشخصية مقابل التجنس بالجنسية الفرنسية على حقوق المواطنة الفرنسية

عكس "ابن التهامي" الذي قبل الشروط وهنا بدأت ترتفع أصوات تعبر بأن الاكتساب حقوق المواطنة لن يكون مقبولا ما لم يتضمن حق الجزائري في الاحتفاظ بحقه بأن يبقى مسلما، بينما ارتفعت بعض الأصوات لتؤكد عدم ضرورة ربط مطلب حقوق المواطنة وقد أثار والي عام الجزائر "لوفيبور" (Lefebure) مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية مقابل الجنسية الفرنسية لأنه أراد أن يخلق التفرقة بين تيار النخبة وتشتيت الطبقة المثقفة ولتخوفه من نشاط "الأمير خالد" الذي هو خصم لـ "ابن التهامي" والاستراتيجية التي في نفس الوقت يتبعها من أجل توحيد الوطنيين الجزائريين وحثهم على تكوين حزب إسلامي ففي نفس الوقت أعلن المعمرون معارضتهم الشديدة للقانون حيث عقدت "اتحادية رؤساء البلديات" اجتماعا وكتبت احتجاجا شديد اللهجة تتهم فيه الحكومة الفرنسية بأنها اغتنمت فرصة ذهاب الكثير من الكولون⁽²⁹⁾ إلى الحرب للدفاع عن الوطن لإصدار قوانين تسعى من ورائها إلى إفساد الحالة العامة ، كذلك كان موقف الجزائريين فقد تبين وفهم من عارض هذا القانون وطريقة التجنيس التي طرحها مثل الأمير خالد و مؤيد أمثال "ابن التهامي" ورفقائه ومن هنا ظهر الانشقاق بسبب هذه الإصلاحات بين السياسيين الجزائريين⁽³⁰⁾.

وقد ظهر هذا الخلاف جليا حول مسألة الاحتفاظ بالأحوال الشخصية بشكل واسع النطاق حين ظهرت قائمتان في الانتخابات البلدية التي نظمت في نوفمبر 1919م تنتميان إلى التيار الإدماجي، فالقائمة الأولى يتزعمها "ابن التهامي" و "بوضربة" والأستاذ "صويلح" والقائمة الثانية تزعمها "الأمير خالد" حيث أن قائمة هذا الأخير كانت تطالب بحق الحصول على الجنسية الفرنسية دون التخلي عن الهوية العربية الإسلامية أما الدكتور "ابن التهامي" تبني موقف والي الجزائر وهو أن تعطى الجنسية الفرنسية للجزائريين بعد التخلي عن الهوية العربية الإسلامية وذلك على أمل أن يكونوا متساوين مع الأوروبيين ويصير عدد المسلمين المتحسين كبيرا وبالتالي تكون لهم الأغلبية في المجلس المالي الجزائري من خلال تبنيه هذا الموقف أراد الحصول على امتيازات سداسية بشكل أكبر من أجل الحصول و القدرة على المطالبة ببعض إصلاحات وتحقيق بعض المطالب للشعب الجزائري من خلال الحصول على الأغلبية في المجلس المالي الجزائري ، والواضح أن هذه الانتخابات

قد أفرزت زعيمان سياسيان متنافسان هما "الامير خالد" و"ابن التهامي" و المسألة التي أثارت التفرقة بين الزعيمين هي مسألة الاحتفاظ أو عدم الاحتفاظ بالأحوال الشخصية.

والواضح أن فرنسا من خلل هذا المشروع لم تكن لها النية الصادقة لكي تمنح المسلمين الجزائريين الحقوق المدنية السياسية التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون، وإنما ما كانت تهدف إليه من هذا القانون هو إرضاء الجزائريين بأقل شيء ممكن حتى تضمن سيادتها على البلاد. وبذلك لم تكن صادقة في الرغبة في الإصلاح وإنما أولاً وأخيراً إلى ضمان الهدوء في مستعمراتها فاستخدمت سياسة ذر الرماد في عيون الجزائريين، ودليل أن هذه الإصلاحات أحدثت التفرقة بين عناصر النخبة الجزائرية وانشاء عداوة بينهم.

3- تأسيس فدرالية النواب المنتخبين المسلمين 1927م:

عرفت الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى بدابة تحول جديدة في قضايا الفكر والثقافة والخوض في السياسة حيث أنها شهدت مجموعة من القوانين والإصلاحات التي أطلقتها فرنسا من أجل القضاء على أي روح مبادرة للمقاومة منها قانون التجنيد الإجباري وإصلاحات 03 فيفري 1919 التي كانت نقطة تحول في تاريخ النخبة الجزائرية من بينها تشكيل أحزاب سياسية في شكل منظم وحديث مثل اتحادية النواب المنتخبين المسلمين.

تأسست فيدرالية النواب المنتخبين المسلمين الجزائريين في 11 جوان 1927 من الشبان حيث عقدت أول مؤتمر لها في شهر سبتمبر من نفس العام وهي امتداد لحركة الشبان الجزائريين الذين يتزأسمهم الدكتور "ابن التهامي"⁽³¹⁾ ففي مؤتمرها التأسيسي الأول أسندت الرئاسة الشرفية للاتحادية إلى "ابن رحال" أما الرئاسة الفعلية لابن التهامي وجعلت الاتحادية من العاصمة مقراً لها ، كما فتحت مكاتب جهوية في مناطق عديدة من الوطن ونصب الدكتور "موسى" على عمالة قسنطينة، والسيد "مونثيري" على عمالة وهران والسيد بومدين على عمالة الجزائر ، وجاء في مادتها الثانية بضرورة العمل وتنسيق الجهود بين فئة النواب التي تمثل الأهالي في مختلف الاجتماعات وتدافع عن حقوقهم⁽³²⁾.

ووجد هؤلاء النواب الإقبال الواسع ولاسيما من طرف رجال النخبة الذين انضموا إلى الاتحادية وبذلك توسعت مكاتب الاتحادية وكثرت شعبها في مدن جزائرية عديدة وانخرط رجال جدد في المجلس الإداري للاتحادية، وتمثل اتحادية المنتخبين الاتجاه اليميني المعتدل في الحركة الوطنية الجزائرية، جاء تأسيس هذه الفدرالية كرد فعل على ذلك التنظيم الذي شكله رؤساء بلديات الجزائر بعد الحرب العالمية الأولى لمواجهة قانون 04 فيفري 1919م إذ أحس النواب الجزائريون بضرورة التوحد والتجمع وهذا ما يُشير إليه أحد الكتاب عندما يحضر هدفها في: (توحيد وتنسيق جهود الممثلين الجزائريين).

وقد تشكلت هذه الاتحادية من مجموع ثلاث اتحاديات العمالات مستقلة عن بعضها البعض وتمثل عمالة قسنطينة، عمالة الجزائر العاصمة، وعمالة وهران وذلك على أثر مؤتمر عقد في شهر جانفي سنة 1928م مائة وستة وسبعون نائبا وكان مطلب هذه الاتحادية واهتمامها الأساسي هو تمثيل الأهالي في البرلمان ومن أشهر أعضائها المثقفين هم: "دكتور محمد صالح جلول"⁽³³⁾ و"فرحات عباس" و"زناتي" و"شريف سيسيان"⁽³⁴⁾ كما جاء في مؤتمرها الأول في سبتمبر 1927م في وتمثلت مطالب فدرالية النواب المنتخبين المسلمين:

- 1- تمثيل المسلمين في البرلمان الفرنسي.
- 2- المساواة في الأجور والمنح الوظائف الإدارية بين المسلمين والفرنسيين.
- 3- المساواة في الخدمة العسكرية.
- 4- إلغاء الإجراءات المفروضة على العمال المسلمين الجزائريين القاصدين فرنسا.
- 5- إلغاء القانون الخاص بالجزائريين (الإنديجينا).
- 6- تحسين الحالة الثقافية والتعليم المهني.
- 7- تطبيق القوانين الاجتماعية الفرنسية في الجزائر.
- 8- إعادة النظر في قانون الانتخابات الصادر في 1919م.
- 9- إعلان عفو عام عن الجزائريين المسجونين والمنفيين.
- 10- إطلاق حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات.
- 11- وضع حد لهجرة الاوروبيين إلى الجزائر.

تمثلت مطالب المنتخبين في المساواة والإصلاح دون عنف، والإدماج الذي نادى به النواب هو المطالبة بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين مع الاحتفاظ بالأحوال الشخصية والاندماج المطلوب هنا هو يقوم على أساس الحقوق وليس عن طريق التجنيس بصفة عامة وهذا يجعل منهم مسيحيين ولا دين لهم لكنهم أرادوا أن يكونوا فرنسيين مسلمين⁽³⁵⁾ كما أن مطالب المنتخبين كانت معتدلة وتلح على المساواة في الخدمة العسكرية وفتح المدارس وحرية السفر وعدد أكبر من المنتخبين المسلمين في المجالس المحلية والمطلب أكثر أهمية هو تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي⁽³⁶⁾، حيث انتقل فريق إلى العاصمة الفرنسية باريس في 1927م لتقدم مطالب الجزائريين للسلطة في فرنسا وقام بشرح مطالبه للحكومة الفرنسية والمتعلقة بتمثيل الجزائريين المسلمين في البرلمان الفرنسي ومن هنا يتضح بأن مطلب هذه الاتحادية واهتمامها الأساسي هو تمثيل الأهالي في البرلمان وكانت جريدة التقدم التي أسسها "ابن التهامي" هي اللسان الرسمي للفدرالية وتعبر عن مطالبها وظلت مدافعة عن توجهات النواب المنتخبين الجزائريين في المجالس المحلية الفرنسية من ماي 1923م إلى فيفري 1931م.

وقد انشقت فدرالية النواب المنتخبين إلى ثلاث فدراليات مستقلة بعد الاحتفال فرنسا بمرور مائة عام على احتلال الجزائر سبب اختلاف مواقف أعضاء فدرالية النواب أدى إلى تصدعها وانقسامها حيث تأسست اتحادية النواب قسنطينية في 20 جوان 1930م وعلى شكلها تأسست اتحاديات أخرى بالجزائر ووهران حيث ظهرت الاتحادية بزعامة "سيسبان" قبل "بن جلول" وبرنامجهما لم عن نطاق سياسة الإصلاحات التي خطتها جمعية النواب الأصل.

كان التحضير لهذه الاحتفالات من 1927 و1928م و1929م وكان هدف منها هو الفرح بمرور مائة عام على سقوط الجزائر التي كانت تشكل عائقا لهم وقد دام الاحتفال أكثر من ستة أشهر فقد بدأ في جانفي وانتهى في 05 جويلية 1930م وقد خصصت فرنسا ميزانية كبرى لهذه الاحتفالات، واشتملت برنامجا ضخما وكانت هذه الاحتفالات إهانة للشعب حيث كانت الاحتفالات المخلدة للذكرى فرصة لتدعيم مراكزهم وتحقيق أهدافهم السياسية وخيبة أمل لنخبة التي كانت تنتظر الإصلاحات⁽³⁷⁾ بالاعتراف لهم بحق المواطنة وفقا لمبدأ المساواة التامة مع الفرنسيين وكانوا يتوقعون أن يُرقى الجزائريون إلى مرتبة

المواطنة الفرنسية نظرا للتضحيات الكبيرة التي قدمتها الجزائر خلال الحرب كما راهنو على تحقيق مكاسب سياسية من مشاركتها في الاحتفالات فقد شكلت هذه الاحتفالات خيبة أتعرضوا لها بعد الحرب العالمية الأولى لكن أصيب الأوساط الجزائرية سواء تعلق الأمر بالأهالي أو المنتخبين إلا أن تفاؤلها كان كبير المنتخبون أكثر من غيرهم بآثار هذه المهزلة سنة 1930م وخلق لديهم حالة من الذهول والارتباك والذبذبة لكنها لم تصل بهم لدرجة البأس الاستسلام حيث ظهرت تصريحات ونشاطات كرد فعل على هذه الاحتفالات ومنها تصريح "سيسبان" رئيس مندوبيات المالية فرع العرب في استقباله لرئيس الجمهورية الفرنسية بقوله: (إن الأهالي ليس لهم هدف غير الاندماج في المجتمع الفرنسي)، أما عن موقف "ابن التهامي" إزاء الاحتفالات قام بتقديم عريضة تتضمن مطالب النواب المنتخبين الجزائريين إلى أعضاء لجنة مجلس الشيوخ وتضمنت إعادة تأكيد مطالب النخبة⁽³⁸⁾.

والواضح أن هيئة النواب المنتخبين لم ترض عن احتفالات فرنسا بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر بصفة عامة و"ابن التهامي" بصفة خاصة في الوقت الذي كان يتوقع من فرنسا الاستجابة لمطالبهم مقابل المجهودات التي قدمها الشعب الجزائري في الحرب لكن هذه الاحتفالات كانت إهانة للجزائريين فاستنكر النواب هذا الأمر وظهرت ردات فعل عديدة ضد الاحتفالات، منها ما قام به التهامي بإعادة صياغة عريضة للمطالبة بتحقيق مطالب الجزائريين.

4- موقفه من المؤتمر الإسلامي 1936م:

بعد خيبة الآمال التي أصيب بها الجزائريين والإهانة التي تعرضوا لها جراء احتفال فرنسا بعيدها المئوي لاحتلال الجزائر، حيث ساهمت هذه الاحتفالات بشكل كبير في تصعيد نشاط الحركة الوطنية وفعاليته بصفة عامة فلم تكن تدخل سنة 1931م حتى هبت ريح النضال بوجه جديد حيث شرعت التنظيمات السياسية والاجتماعية في الكفاح من اجل القضية الجزائرية حيث جاءت فكرة انعقاد المؤتمر الإسلامي بعد هذه الاحتفالات وتأكيد الساسة الجزائريين من تماطل فرنسا بتقديم الاستقلال للجزائر أو حتى تنفيذ الإصلاحات.

انعقد المؤتمر الإسلامي نتيجة لصدور مشروع "بلوم- فيوليت"⁽³⁹⁾ في 29 ديسمبر 1935م وهذه الفكرة قد أبدأها الوالي العام "موريس فيوليت" بعد ما ترأس لجنة من مجلس الشيوخ الفرنسي كلفته بدراسة أوضاع الجزائر وهو عبارة عن مشروع إصلاحية من أجل إدخال تعديلات على المجتمع الجزائري واحتوى المشروع على ثمانية (08) فصول وخمسون مادة (50) زعيم الحكومة الاشتراكية "ليون بلوم" في الوقت الذي انتصرت فيه الجبهة الشعبية⁽⁴⁰⁾ في فرنسا سنة يوم 1936م برئاسة "ليون بلوم" وهو بقضي بإعطاء الحقوق الفرنسية لعدد كبير من المثقفين هذا من جهة ومن جهة انعقد نتيجة لنجاح الفرنسيين لكي يشاركوا في انتخابات المجالس النيابية رابطة النواب المنتخبين الجزائريين في الانتخابات البلدية سنة 1934م كان اثر واضح في بلورة المطالب الوطنية رغم ما لاقته هذه الفئة من زجر من قبل السلطات الفرنسية.

وهكذا من أجل مشروع بلوم فيوليت انعقد المؤتمر الإسلامي لمناقشة مقترحاته والخروج بمطالب موحدة للشعب الجزائري لأن هذا المشروع قسم المجتمع الجزائري الى فئتين:

الفئة الأولى: تمنح لها الحقوق الفرنسية من المثقفين وحاملي الشهادات وقدماء الجنود ويحق لهذه الفئة الانتخاب مع الفرنسيين.

الفئة الثانية: لا حقوق لها وتتكون من غالبية الجزائريين عمال وفلاحين من أجل المساهمة في المجالس النيابية الفرنسية.

انعقد المؤتمر الإسلامي الجزائري في تاريخ 07 جوان 1936م بقاعة الماجيستك الأطلس حاليًا بالعاصمة وشارك في المؤتمر هيئة النواب وجمعية العلماء والشيوعيون والاشتراكيون والشباب⁽⁴¹⁾، حيث انطلقت الدعوة إلى انعقاد المؤتمر من قسنطينة ومن "ابن باديس" باعتباره رئيسا لجمعية العلماء و"محمد الصالح بن جللول" رئيس كتلة النواب ولو وان الفكرة كانت للنواب بعقد، وقد سبق يوم المؤتمر، مؤتمر كانت الأسبق لفكرة "ابن باديس" حسب التقارير السرية الفرنسية يوم تمهيدي بنادي الترقى في 06 جوان 1936م واجمع فيه أنصار المؤتمر حيث تهاطلت عليه الوفود من كل مكان وكان هناك خلاف بين النواب والشيوعيون فالنواب كانوا يرون أن الاجتماعات تقتصر على ممثلي

النواب والنخبة لكن الشيوعيون رأوا أن يكون الاجتماع عام، وكانت النقطة التي التف حولها الجميع هي مشروع بلوم فيوليت بين مختلف طبقات المجتمع والأمور المغربية لهم في هذا المشروع هو منح الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين دون التخلي عن أحوالهم الدينية واحترام حقوق الآخر وإلغاء قانون الأهالي الذي كان مطلباً جزائرياً وتلخصت مطالب المؤتمر الإسلامي في المساواة بين الفرنسيين والجزائريين في الحقوق والواجبات في جميع الميادين⁽⁴²⁾ وأهم القرارات التي خرج بها المؤتمر هي:

- 1- المطالبة بأن يكون الانتخاب في الصندوق المشترك واحد بين الجزائريين والفرنسيين.
- 2- إلغاء قوانين الأهالي بصفة نهائية.
- 3- محافظة الجزائريين من الفئة الأولى الذين يدخلون الانتخابات على حالتهم الإسلامية وأن لا يعتبروا متجنسين.
- 4- الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية للقطر الجزائري.
- 5- تمثيل الجزائريين في البرلمان الفرنسي.
- 6- إصدار عفو عن المعتقلين السياسيين.
- 7- استرجاع الأوقاف الإسلامية وتطبيق فصل الدين عن الدولة وتأسيس لجنة تنفيذية⁽⁴³⁾.

ختم المؤتمر الإسلامي بالموافقة الجماعية على مطالب وقرر المؤتمر للقيام بهذه الأعمال حيث تعمل هذه اللجنة على تنظيم المطالب وترتيبها، وبعد الانتهاء من أشغال المؤتمر تم تعيين وفد للسفر إلى فرنسا من أجل تقديم مطالبهم للسلطات الفرنسية حيث انتقل الوفد إلى باريس في تاريخ 18 جويلية 1936م متكوناً من ثمانية عشر عضواً وأثناء وصول الوفد إلى فرنسا بدأ بمقابلة المسؤولين وزيارة الوالي العام السابق مورييس فيوليت ثم التقوا بـ "ريجيس" نائبا عنه ثم كاتب الدولة "أوبو" وقدم "ابن جلول" المطالب له وشرح أهميتها لم يستقبل الوفد من طرف وزير الداخلية لأنه كان غائبا واستقبله مدير مكتبه وصرح أنه يعارض مطالب الوفد أنه من المعارضين في حالة عرض المطالب على البرلمان بسبب تمسكهم في الحفاظ على مبدأ الشريعة الإسلامية، وعليه عاد الوفد فارغ اليدين من فرنسا إن المؤتمر الإسلامي يُعد نقلة في تجربة الجزائر السياسية لسنة 1936م حيث جمع بين

مختلف أطياف السياسية الجزائرية حول طاولة من أجل دراسة أحول الجزائريين، على الرغم من أنه لم يحقق ما كان يطمح من مطالب إلا أنه نجح في توحيد صفوف الحركة الوطنية في كلمة ونيل موافقة الجبهة الشعبية وكذلك تأييد الحركة التي تولدت عن المؤتمر الإسلامي من طرف "أبو القاسم بن التهامي" حين عودته إلى الميدان السياسي والصحفي سنة 1936م لكن دون أن يلعب دورًا بارز.

خاتمة:

من خلال ما ورد ذكره نستخلص مجموعة من الاستنتاجات حول شخصية أبو القاسم بن التهامي التي ظلت بعدة عن اهتمام الباحثين والدارسين رغم أنه من أوائل الشخصيات الوطنية التي دخلت للعمل السياسي وضاع صيتها وكان لها دور في الحركة الوطنية أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين منها:

- إن أبو القاسم بن التهامي يُعد من الشخصيات السياسية التي لعبت دورا هاما في أواخر القرن التاسع عشر بداية القرن العشرين متجنس بالجنسية الفرنسية، حيث أنه ينحدر من عائلة تتبوأ مكانة مرموقة في المجتمع الجزائري أي أنه من الطبقة البرجوازية نتيجة لمكانتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تتمتع بها العائلة حيث أن والده كان باشا الذي كان يتعايش مع العنصر الفرنسي والواضح أن كل هذه العوامل هي التي ساهمت في بناء شخصية بن التهامي الإدماجية.

- إن ابن التهامي لا يُمنع أن يتعايش المسلمون الجزائريون مع العنصر الفرنسي مدام يتساوى العنصرين في الحقوق والواجبات، ولذلك كان ينادي بمبدأ المساواة بين الجزائريين والفرنسيين والذي رأى فيه أنه الحل للتخلص من التمييز واللامساواة إلا من خلال الحصول على الجنسية الفرنسية وبالتالي التخلص من الحالة المزرية التي يعاني منها الشعب الجزائري.

- بفضل مكانة أبو القاسم بن التهامي الثقافية والعلمنة أستطاع أن يتبوأ مكانة سياسية مرموقة ويقود التيار الإدماجي ويتزعم حركة الشباب الجزائري التي كانت بمثابة النواة الأولى للعمل السياسي أواخر القرن التاسع عشر وتلتف حوله عدد كبير من المثقفين الجزائريين من أجل الدفاع عن الأهالي والقضية الوطنية.

- بما أن ابن التهامي من المثقفين كانت له إسهامات ثقافية حيث كان يرقى إلى ترقية المجتمع الجزائري من خلال تأسيس الجمعيات والنوادي الثقافية حيث انشأ الجمعية التوفيقية سنة 1908م التي كان لها دور في لم شمل النخبة المثقفة حيث نظمت العديد من المحاضرات العلمية وتعدى نشاطها المجال الثقافي إلى المجال الاجتماعي من خلال الاهتمام بأمور الصحة، كذلك ساهم في إنشاء الصحف التي كانت لسان حال حزبه والناطق الرسمي له من خلالها يدافع عن مطالبه وعن توجه مثل جريدة المتقدم التي أسسها سنة 1923م.

- لقد تعدى نشاط ابن التهامي النشاط الثقافي إلى النشاط السياسي حيث يُعد من الوطنيين الذين يدافعون عن حقوق الإنسان من خلال معارضته لقانون التجنيد الإجباري الذي اصدر سنة 1912م وأثار ضجة في أوساط المجتمع الجزائري، حيث قام بتأسيس لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين الجزائريين سنة 1908م والتي عمل من خلالها على المطالبة بإلغاء قانون الأهالي والمطالبة بالمساواة بين الجزائريين والفرنسيين وتمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي والتي عملت مجهودا في تحريك الرأي العام إزاء قضية التجنيد للضغط على الإدارة الفرنسية عليها تتنازل للجزائريين بعض حقوقهم الطبيعية، حيث برز نشاطه في كتابة العرائض وارسال الوفود للسلطات الفرنسية من أجل المطالبة بإلغاء قانون الأهالي.

- كما كانت له مشاركات في الانتخابات البلدية التي جرت في العاصمة ظهرت نتيجة الإصلاحات الفرنسية 1919م والتي حولت مجرى النشاط السياسي في الجزائر حيث أثرت على انقسام التيار الإدماجي نتيجة أنه جاء في هذا القانون أنه يسمح إلى الجزائري بالحصول على المواطنة الفرنسية بشرط التخلي عن الأحوال الشخصية، حيث رحب ابن التهامي بهذا القانون الذي رأى فيه فرصة لنيل بعض الحقوق السياسية من خلاله وأنه ليس من الضرورة ربط مطلب الحقوق المواطنة بالاحتفاظ بالأحوال الشخصية في ظل الظروف المزرية التي يعيشها الشعب الجزائري ، ولعل دعم ابن التهامي مبدأ التجنيس هو الرغبة في الحصول على المواطنة الفرنسية من أجل أن تكون للمسلمين الجزائريين المتجنسين الأغلبية في المجلس المالي الجزائري وبالتالي تكون لديهم الفرصة برفع أصواتهم والحصول على الحقوق المدنية وبالتالي تحسبن أوضاع الشعب الجزائري، ورغم فشل المحاولات الأولى بتحقيق مطالبه لم

يستسلم أسس فدرالية النواب المنتخبين والتي عمل من خلالها على رفع مطالبه والتي لقت إقبال واسع من طرف النخبة، حيث توسعت مكاتب الاتحادية وكثرت شعبيتها في المدن الجزائرية، كانت مطالب هذه الاتحادية معتدلة، حيث أن مطلبها الرئيسي هو تمثيل الأهالي في البرلمان الفرنسي والمساواة في الخدمة العسكرية، وكانت جريئة التقدم التي أسسها بن التهامي هي اللسان الرسمي للفدرالية تعبر عن مطالبها و تدافع عن توجهها.

- إن ابن التهامي رغم كل الجهود التي بذلها من اجل تحسين أوضاع الشعب الجزائري والدفاع عن حقوقه لم يستطع الوقوف أمام تعنت السلطات الفرنسية وتماطلها وتخاذلها لمطالبهم مما أدى به إلى الانسحاب من العمل السياسي سنة 1933م ولم يعد إليه إلا سنة 1936م لكن دون أن يلبس دورا بارزا، حيث غير موقفه وأيد الحركة التي تولدت عن المؤتمر الجزائري وهذا إن دل على شيء فهو يدل على وطنية ابن التهامي وحبه للجزائر.

الهوامش والإحالات

(1) - مدينة مستغانم إحدى ولايات الجزائر، تقع في الشمال الغربي، تطل على البحر الأبيض المتوسط، وتعد إحدى أهم المدن الساحلية تقدر مساحتها ب 2269 كل م2، ويبلغ عدد سكانها حوالي 150 ألف نسمة، ولها تاريخ عريق، www.wadilarab.com/t3441-topic، اطلع عليه يوم 26 مارس 2018 على الساعة 16 و53د.

(2) - الجمعي الخمري: "حركة الشبان الجزائريين (1900.1939م)"، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ المعاصر، ج 2، جامعة منشوري قسنطينة، 1994م، ص 242.

(3) - نفسه، ص-ص 39-40.

(4) - عادل نويهض، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص 85.

(5) - أولئك الذين تمتعوا بحظ من التعليم في المدارس الفرنسية وشكلوا في مطلع الثلاثينات ما يعرف بحركة الشبان الجزائريين. أنظر: محمد الأمين بليغ، تاريخ الجزائر المعاصر دراسات ووثائق جديدة تنشر لأول مرة، دار البلاغة، الجزائر 2001م ص122.

(6) - عبد الكريم بوصفصاف، معجم أعلام الجزائر في القرنين 19 و 20 م، ج 1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منشوري قسنطينة، 2002م، الجزائر، ص 39

- (7) - ناجي عبد النور، "البعد السياسي لتراث الحركة الوطنية الجزائرية"، مجلة التراث العربي، ع 108، ص 26
- (8) - أحمد صاري، شخصيات وقضايا من تاريخ الجزائر المعاصر، تقديم: أبو القاسم سعد الله، المطبعة العربية، غرداية، 2004م، الجزائر، ص 113.
- (9) - مصطفى بن شعبان، "الحكيم ابن التهامي بقاضي جريدة البرق"، جريدة الشهاب، المجلد الثالث العدد 120، دار الغرب الإسلامي، 2001م، لبنان، ص 401
- (10) - عبد الرشيد زروق، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي (1913/1940م)، دار الشهاب لبنان، 1999م، ص 37.
- (11) - جمعي الخمري، المرجع السابق، ص 149.
- (12) - ناصر بالحاج، "موقف الجزائريين من التجنيد الإجباري (1912/ 1916م)"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، جامعة منثوري قسنطينة، مدرسة العليا للآداب والعلوم الإنسانية جامعة بوزريعة، 2004/2005م، ص 49.
- (13) - سبيتي بن شعبان، "الحركة الوطنية في منطقة قالة (1919/1954م)"، رسالة مقدمة لنيل الماجستير في تاريخ المجتمع المغاربي الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة، 2009، 2010م، ص 06.
- (14) - صالح فركوس، مختصر تاريخ الجزائر من خروج الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين 1962م (814ق.م، 1962م)، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2002م، ص 232.
- (15) - محمد صالح بجاوي، المتعاونون المخذون الجزائريون في الجيش الفرنسي (1830/1918م)، دار القصة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص 16.
- (16) - جورج كلمنصو: رجل دولة وسياسي (1841/1929م)، شغل عدة مهام وزير الحرية ورئيس مجلس النواب 1917م لعب دورا بارزا في مؤتمر الصلح 1919م وأحد الموقعين على معاهدة فرساي. أنظر: جمعي الخمري: مرجع سابق، ص 143. 58.
- (17) - عبد السلام فيلاي، الجزائر دولة ومجتمع، دار الوسام العربي، الجزائر، 2013م، ص 142.
- (18) - جريدة الإسلام: جريدة أسبوعية لصاحبها الصادق دندان صدرت في أكتوبر 1910م بعناية ثم تحولت إلى العاصمة في جانفي 1912م وكانت لسان حال الشبان الجزائريين حررت أول الأمر بالفرنسية ثم بالعربية سنة 1912م توقفت النشرة الفرنسية عن الصدور في 1914م. أنظر: خيثر عبد النور: مرجع سابق، ص 62.
- (19) - عبد الرحمان بن ابراهيم بن العقون: تاريخ القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصرة (1920/1936م)، ج 1 منشورات السائحي، (د، س)، ط 3، ص 43.
- (20) - سعد الله، المرجع السابق، ص 192.

- (21) - ناصر بلحاج، المرجع السابق، ص152.
- (22) - عبد الرحمان بن العقون، المرجع السابق، ص-ص44-45.
- (23) - سعد الله، المرجع السابق، ص150.
- (24) - جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 2013م، ص 180.
- (25) - عمار مجوش، التاريخ السياسي للجزائر من بداية إلى غابة 1962م، دار الغرب الإسلامي للجزائر، 2007م، ص. 16
- (26) - بن العقون، المرجع السابق، ص84
- (27) - عبد الحميد زوزو، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، ج1، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص76
- (28) - زخخة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة، دار الهدى، الجزائر، ص53
- (29) - جمال قنان، المرجع السابق، ص181
- (30) - براهيم لونيسي "الفكرة الاندماجية في الجزائر 1830 - 1945م بين الطرح الفرنسي والموقف الجزائري"، القسم الأول مجلة الرؤية، تصدر عن المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، السنة الثانية، العدد 03، السداسي الأول 97، ص 136
- (31) - عمورة، المرجع السابق، ص420.
- (32) - Ahmed mahssas: le mouvement révolutionnaire en Algérie de la 1ère guerre mondiale à 1954, éditions elmaarifa, Alger, 2007, p 49
- (33) - أحمد مريوش، الشيخ الطب العقبي ودوره في الحركة الوطنية الجزائرية، دار الهومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م ص- ص 121، 122
- (34) - محمد بن جلول: المولود في 1896م وينحدر من أسرة برجوازية معروفة بقسنطينة، كان من أكبر المدافعين عن سياسة الإدماج مع فرنسا، لكنه تراجع عن أفكاره طني بعد أحداث 08 ماي 1945م وأعلن دعمه ومساندته للثورة التحريرية بقيادة جبهة وجيش التحرير الوطني. أنظر: عبد الوهاب بن خليفة، مرجع سابق، ص 159.
- (35) - نفيسة دويدي، "تطور فكرة الوطنية الجزائرية عند فرحات عباس من 1927م إلى 1955م" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، المدرسة العليا للأساتذة في الآداب والعلوم الإنسانية بوزريعة، 2005م، ص 28.
- (36) - محفوظ فداش، جزائر الجزائريين (تاريخ الجزائر من 1830. 1954م)، ترجمة محمد المعراي المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الجزائر، 2008 م، ص 35

- (37) - عز الدين معزة، "فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة الاستقلال 1891. 1985م" رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة منشوري قسنطينة 2004. 2005، ص 8
- (38) - إلياس نايت قاسي، مثنوية الاحتلال الفرنسي للجزائر وأثرها على الحركة الوطنية، دار كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر. 2013م، ص-ص 180-181.
- (39) - موريس فيوليت: حاكما عاما للجزائر خلال العشرينات، ينتمي للحزب الاشتراكي الفرنسي، كان عضوا في مجلس الشيوخ الفرنسي، ساهم في الحياة السياسية الفرنسية، وعندما جاءت الحكومة الشعبية سنة 1936م عينته عضوا في حكومتها مختصا بالشؤون الأهلية. أنظر: بو صفصاف مرجع سابق، ص 234
- (40) - وصلت الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا في 4 جوان 1936م وكانت تتألف من أحزاب اليسار المختلفة كان من بينها الحزب الشيوعي والاشتراكي، وقد علقت شعوب المستعمرات الفرنسية أملها الواسعة على هذه الحكومة الجديدة في الحصول على الحريات السياسية وكانت الجزائر في مقدمته
- (41) - دريس خضير، البحث في تاريخ الجزائر الحديث (1830. 1962م)، ج 1، دار الغرب للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006م، ص 338
- (42) - أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1930. 1945م)، ج3، دار الغرب الإسلامي ط4، لبنان، 1992م، ص ص 153-154
- (43) - مريوش، مرجع سابق، ص 264.